

إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية - دراسة مقارنة-

Market risks management in islamic banks- comparative study

د. عقبة سحنون\*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، الجزائر.

s.okba@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2020/03/30)، تاريخ المراجعة: (2021/02/27)، تاريخ القبول: (2021/10/24)

Abstract :

ملخص :

After the financial crisis of 2008 and the various crises that followed, Islamic banks emerged as powerful financial units with enormous potential for resistance against the traditional banking risks, which obstruct the good operating of the tasks of the global financial and banking sphere based on interest rates. This has stimulated the banking industry to develop research in this direction in order to identify the causes behind this performance of Islamic banks. This study has resulted in virtually the same results, it is the activities and financing models of these banks based on the market economy and real economic assets that make the difference. Nevertheless, Islamic banks also have their difficulties; they are obliged, by carrying out their trades, to face the risks of non-keeping moral commitments, market risks and interest rates.

**Key words:** Islamic banks – strategies – Market risks.

برزت البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والأزمات الجزئية التي تلتها في بعض الاقتصاديات، كوحدات مالية منيعة ضد مختلف المخاطر التي تتهدد النظام المالي والبنكي الدولي القائم على المعاملات المالية المستندة إلى أسعار الفائدة. الأمر الذي حث كثيرا من الممارسين في أغلب أنحاء العالم على البحث في مسببات حصانة هذه الوحدات ضد المخاطر المصرفية التقليدية والحديثة على السواء.

خلصت الدراسة إلى أن المبادئ التي تقوم عليها نشاطات البنوك الإسلامية هي أسس اقتصادية حقيقية متينة تستند إلى الأسواق وتبتعد عن كل ما ليس له مقابل حقيقي من الأصول الاقتصادية العينية، ولكن بالرغم من هذا الإجماع إلا أن البنوك الإسلامية مهددة بأنواع أخرى من المخاطر كمخاطر عدم الالتزام ومخاطر الصيغ التمويلية وكذا مخاطر السوق والمرتبطة أساساً بآليات السوق، كمخاطر التضخم وسعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية،

الاستراتيجيات، مخاطر السوق.

\* المؤلف المراسل: د. عقبة سحنون، الإيميل: s.okba@yahoo.fr

## مقدمة:

إن انتشار ظاهرة البنوك الإسلامية في العالم أجمع، وخصوصاً في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية كنماذج تمويلية تشاركية في شكل وساطة المؤسسات المالية الإسلامية أو كمنتجات مالية منقولة مشتقة حديثة النشأة يتم تداولها عبر الأسواق المالية، أظهرت مدى الحاجة للبحث في المخاطر المصاحبة للتمويل الإسلامي خصوصاً تلك التي تشترك فيها مع النماذج التمويلية التقليدية، والمرتبطة أساساً بآليات السوق، كمخاطر التضخم وسعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة. إضافة إلى المخاطر التي ينفرد بها التمويل الإسلامي كآلية تمويلية حديثة تختلف عن الآليات التقليدية المستندة بالأساس إلى أسعار الفائدة.

تتلخص الإشكالية الرئيسية لموضوع دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الآليات العملية التي تعتمدها البنوك الإسلامية لإدارة مخاطر السوق؟

لتفسير هذه الإشكالية اقترحنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المخاطر السوقية وغير السوقية التي تلازم عمل البنوك الإسلامية؟

- ما هو تأثير هذه المخاطر على أداء البنوك الإسلامية ومراكزها المالية؟

- ما هي أدوات مواجهة المخاطر السوقية في البنوك الإسلامية؟

لوضع الدراسة في قالبها المنهجي المناسب، اقترحنا جملة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تتمثل المخاطر السوقية التي تتهدد البنوك الإسلامية أساساً في مخاطر ارتفاع معدلات التضخم.

الفرضية الثانية: تؤثر مخاطر السوق سلباً على المراكز المالية للبنوك الإسلامية، خصوصاً ما تعلق بالقيم الحقيقية للأصول البنكية.

الفرضية الثالثة: تتمثل أدوات مواجهة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية في تكوين المخصصات والاعتماد على الأدوات المالية المشتقة لتحويل الخطر.

تهدف الدراسة بالأساس إلى:

1- حصر أهم المخاطر المتعلقة بآليات السوق التي تؤثر سلباً على المراكز المالية للبنوك الإسلامية وعلى قدرتها التمويلية.

2- الوقوف على كيفية تأثير مخاطر السوق على أصول البنوك الإسلامية وعلى استراتيجياتها التمويلية.

3- تحديد أنجع أدوات إدارة الخطر السوقي في البنوك الإسلامية من الناحية العملية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي أوردناها وتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوصيف لآليات عمل البنوك الإسلامية وصيغها التمويلية والمخاطر التي تكتنفها، وعلى المنهج التحليلي لفهم سبل إدارة هذه المخاطر وتدنيته، وكذا على منهج دراسة الحالة أين تتم المقارنة

بين الأحجام النسبية لمخصصات الأصول البنكية لكل من بنك البركة الجزائري كنموذج عن البنوك الإسلامية والبنك الوطني الجزائري كنموذج عن البنوك التجارية.

## 1. أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية:

إن الطبيعة التمويلية للبنوك الإسلامية والمرتكزة على تعزيز دور الجانب الأخلاقي والاجتماعي في عمليات التمويل التي تمارسها، تفتح عليها مجالاً واسعاً من انحراف هذه العمليات عما هو مخطط لها، مما قد يضر بالمركز المالي للبنك الإسلامي ويهدد ثقة المتعاملين ويجعله عرضة للإفلاس. في هذه النقطة من الدراسة سنسلط الضوء على أهم المخاطر التي تعترض العمل البنكي الإسلامي محاولين ربط هذه المخاطر بالصيغ التمويلية التي تساهم في الانكشاف عليها. يمكن أن نوجز هذه المخاطر في النقاط التالية (غري و لقيطي، 2009، ص9):

1.1- **مخاطر الائتمان:** تنشأ مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية في حالات تسوية المدفوعات الناجمة عن تعاقد يكون فيه على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (مثلاً في حالة عقد السلم أو الاستصناع)، أو أن يسلم أصولاً (مثلاً في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها؛ مما يعرض البنك لخسارة محتملة. وتأتي مخاطر الائتمان في حالات صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل، وقد تأتي هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمؤسسات الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة/المضاربة. وبما أن عقود المرابحة هي عقود متاجرة، فإن المخاطر الائتمانية تنشأ من الطرف المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه ولم يعد قادراً على تسديد التزاماته في حينها.

2.1- **مخاطر السعر المرجعي:** قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناجمة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل به. مع ذلك تؤثر التغيرات في سعر الفائدة على إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، لأن هذه الأخيرة تستخدم سعراً مرجعياً لتحديد أسعار صيغها التمويلية المختلفة، ففي المرابحة مثلاً يتحدد هامش البنك بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وبالنظر إلى طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت التي تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، فإن تغير السعر المرجعي سيؤدي حتماً إلى تغيير هامش الربح في العقود ذات الدخل الثابت. ولهذا فإن البنوك الإسلامية مجبرة على إدارة المخاطر التي تنبثق من تغيرات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

3.1- **مخاطر السيولة:** تنشأ مخاطر السيولة من الصعوبات التي يواجهها البنك الإسلامي في الحصول على سيولة نقدية بتكلفة مقبولة إما بالاقتراض أو التنازل عن الأصول. وبما أن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تقتض رؤوس أموال لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة. إضافة إلى ذلك، لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الحقيقية، ولهذا لا يمكن للبنك اعتماد خيار جلب موارد مالية ببيع أصوله المالية القائمة على الدين.

4.1- **مخاطر التشغيل:** يمكن أن ينكشف البنك الإسلامي على مخاطر تشغيلية حادة كمخاطر العاملين والمخاطر المتعلقة بالأنظمة المعمول بها. وتتشأ مخاطر التشغيل عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية المؤهلة والمدرية تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف الثابتة لضبط الأنظمة في البنوك الإسلامية مع متطلبات السياسة النقدية والتنظيم الاحترازي في بيئة بنكية يغلب عليها التمويل البنكي التجاري. قد تتفاقم آثار مخاطر التشغيل على أداء البنك الإسلامي في الحالات التي لا يمكنه فيها الرفع من حصته السوقية من الأصول البنكية، ما يضع ضغطاً إضافياً لارتفاع تكاليف الأنظمة على ربحية البنك ومركزه المالي.

5.1- **المخاطر القانونية:** بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية عن غيرها من البنوك التجارية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. ونظراً لعدم تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية الإسلامية، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهن، ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر الجانب القانوني الذي يغطي مختلف جوانب العمل المصرفي الإسلامي فإن المخاطر القانونية ذات الصلة بالعقود المالية الإسلامية ستكون أكثر حدة وتأثيراً في حالات النزاع المحتمل مع العملاء.

6.1- **مخاطر السوق:** تعتبر الصيغ أو الأصول التي يتم تداولها بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مصدراً رئيسياً لهذا النوع من المخاطر، وتتشأ هذه الأنواع من المخاطر نتيجة للتغيرات التي قد تطرأ في المتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية. وتضم مخاطر السوق مجالاً واسعاً فيما يتعلق بتغير في مستويات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار السلع في أسواق معينة، غير أن مخاطر التغير في مستويات أسعار الفائدة والتي تقود إلى تغير مستويات التضخم تعتبر من أهم المخاطر السوقية التي تهدد وضعية المالية التقليدية للبنوك الإسلامية خاصة في الأصول التي تنشأ على عمليات المتاجرة كالمرايحة والإجارة والسلم (ضرار و العبيد، 2011، ص12).

7.1- **مخاطر السحب:** يقوم نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار على حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع بعد مدة زمنية معينة. فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة في القيمة الحقيقية جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل الأهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم. من وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد الحقيقي المنخفض في ظل المخاطرة الكلية التي يتحملها العملاء مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى التي تكون فيها العوائد مضمونة وقابلة للتقدير مسبقاً.

8.1- **مخاطر الثقة:** كما قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنة بمتوسط العائد في السوق المصرفية إلى مخاطر الثقة، خصوصاً في الحالات التي يعتقد فيها المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي، وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تحرق البنوك

الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها خاصة في ظل عدم نمطية هذه العقود من الجانب القانوني (نور وعبد الله، 2006، ص ص 114-117).

وعليه مما سبق نستنتج أن البنوك الإسلامية تتعرض إلى عدة أنواع من المخاطر تشترك في بعضها مع البنوك التجارية، وتكون ناتجة إما عن طبيعة نشاطها أو عن عوامل خارجية تشكل ضغطاً متزايداً عليها. من هذه المخاطر نجد خطر الائتمان الذي تختلف خطورته بحسب صيغ التمويل المعتمدة، كما نجد مخاطر السوق والتي تنشأ عن التغيرات في أسعار الفائدة وفي معدلات التضخم، والتي تتعرض لها بدرجة أكبر المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة استثمارها في الأصول الحقيقية. تواجه كذلك البنوك الإسلامية مخاطر السيولة في حالات عدم توفر السيولة الجاهرة للوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها وتجاه الدائنين. (السواس، 2004، ص ص 35-39).

## 2. تأثير المخاطر على أداء البنوك الإسلامية

تجدر الإشارة في هذه النقطة من الدراسة أن البنوك الإسلامية لا تواجه الأنواع السالف ذكرها فقط، وإنما هي عرضة كذلك لبعض التحديات التي تفرضها عليها البيئة التي تنتمي إليها والتي من شأنها أن توجه أداءها في مسلك معين. يمكن إيجاز هذه التحديات في الآتي (السواس، 2004، ص 76):

- 1.2- **تحديات الحصول على التراخيص:** يمثل هذا الأمر العقبة الأولى الأكبر التي تواجه أي بنك إسلامي لدى اعتزازه ولوج سوق مصرفية ما، ذلك أن التشريع المصرفي المعمول به قد لا يتوافق مع قدرة البنك الإسلامي على الوفاء أو الالتزام به، خصوصاً ما تعلق بالشروط الأساسية للتتظيم الاحترازي كالحود الدنيا من رأس المال و الاقتطاعات الأولية المعوضة التي تفرضها السلطة النقدية، فضلاً عن وجوب الانخراط في صناديق ضمان الودائع المصرفية وصناديق ضمان القروض القطاعية وفي أنظمة المقاصة الإلكترونية والتسوية بين البنوك الخاضعة لأسعار الفائدة اليومية.. الخ
- إن الاستجابة للشروط القاسية التي تفرضها التشريعات المصرفية المطبقة في جل الاقتصاديات، والتي لا يتوافق أغلبها مع طبيعة الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية والتي من خلالها ينظر إليها على أنها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة، يحتم على البنوك الإسلامية تحمل كثير من التكاليف الأولية السابقة للتشغيل؛ مما يضعف مركزها المالي لدى بدءها مزاوله النشاط من خلال الخسائر المحتملة التي يمكن أن تتحقق في السنوات الأولى للنشاط. كذلك فإن محاولة تقوية العلامة التجارية وكسب رضا العملاء في بيئة مصرفية يغلب عليها التمويل التجاري التقليدي، يحتم على البنوك الإسلامية إعداد وتنفيذ حملة تسويقية متكاملة عالية التكلفة يتناقص معها الهامش المحقق في السنوات الأولى لبدء النشاط في هذه البنوك (حمودة، 2009، ص 33).

- 2.2- **تحديات السياسة النقدية و إشراف السلطات النقدية:** يعتبر هذا الإشكال العملي عقبة أخرى في وجه البنوك الإسلامية التي تزاول أنشطتها في بيئة مصرفية يغلب عليها الطابع البنكي التجاري، إذ

يصعب على البنك الإسلامي تتبع مسار السياسة النقدية التي يرسمها و ينفذها البنك المركزي عبر أدوات السياسة النقدية التقليدية كسعر الفائدة و إعادة الخصم و السوق المفتوحة، ما يجعله عرضة لرقابة أكبر من السلطة النقدية في محاولة لإجباره على تحقيق الهدف الانكماشى أو التوسعي للسياسة النقدية، الأمر الذي قد يعيق قدرة البنك على تقديم خدماته وفق الإستراتيجية التي يحددها، ما قد يؤدي إلى تراجع ربحيته وإعراض المستثمرين عن تقديم مدخراتهم للاستثمار على المدى المتوسط والطويل.

من جهة ثالثة، ونظرا لضرورة تبني مخاطرة عالية من قبل البنوك الإسلامية أملا في تغطية التكاليف الثابتة المرتفعة، تغدو التكاليف المالية للعملاء الذين يتعاملون مع البنك الإسلامي مرتفعة، مما قد يضعف قاعدة هذا الأخير من العملاء ومن الأصول المصرفية (حمودة، 2009، ص41).

يمكن التحدي الأكبر بالنسبة للبنوك الإسلامية، في مدى قدرتها على أن تكون طرفا في تحقيق الكفاءة التمويلية تماشيا مع قرارات السلطة النقدية من خلال محاور السياسة النقدية والقنوات التي تختارها لذلك من جهة، ومع الأهداف النهائية لبنك الجزائر المبنية أساسا على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على معدلات تضخم معتدلة، وهو ما قد يرهن نجاح البنوك الإسلامية في تحقيق الهوامش المطلوبة بالنظر إلى التكاليف المرتفعة التي تتحملها، بالنظر إلى استفادتها من معدلات التضخم المرتفعة باعتبارها مستثمرا ممولا في عمليات المشاركة والمضاربة والاستصناع والسلم وحتى في المربحة إن لم يكن سعر هامش المربحة محددا مسبقا.

3.2- تحديات البيئة التنافسية: صحيح أن البنوك الإسلامية تتمتع بوضع تنافسي متميز ناجم عن احتكار القلة الذي تزاوله في الأسواق التي تقدم منتجات مصرفية و مالية تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، غير أن تكلفة رأس المال المرتفعة في البنوك الإسلامية مقارنة بمنافسيها في السوق البنكية (أسعار الفائدة) يجعلها تقبل على استثمارات حقيقة عالية المخاطر (بافتراض العلاقة الطردية النظرية بين العائد و المخاطرة) مما يجعل المستثمرين المتحفظين يعرضون عن توظيف أموالهم في البنك الإسلامي نظرا لارتفاع المخاطرة فيه.

من جهة أخرى، فإن البنوك الإسلامية ونظرا للخصوصية التي تتميز بها فإنها تعاني من ارتفاع تكاليف الأصول المتخصصة كالأنظمة المعلوماتية والمحاسبية والتسويقية التي تعتمدها فضلا عن شبكة الوكالات البنكية وشبكة الاتصالات الداخلية والخارجية، إذ أن هذه الأصول تشكل عائقا كبيرا في وجه خروج هذه البنوك من السوق في حالة وجود خيار إعلان الإفلاس، وبالتالي فهي مطالبة باسترجاع قيمتها أثناء مزاولتها لنشاطها ما يفرض عليها الاستثمار في توظيفات عالية المخاطر للتمكن من تغطية تكاليفها (Khan & Hanin, 2002, pp. 47-49).

إن تعدد المخاطر الناجم عن هذه التحديات (التي تتعلق بمخاطر إستراتيجية بمسارات التوظيف المالي الاستثماري طويل الأجل، والتوظيف التشغيلي الاستغلالي قصير الأجل) يحتم على البنوك الإسلامية ضرورة تنويع استثماراتها، والتحوط من المخاطر عبر تكوين مخصصات مرتفعة الأحجام

تساهم في مواجهة المخاطر المرتفعة من جهة، وتدني من قدرة البنك الائتمانية وقدرته على الاستثمار من جهة أخرى (Khan & Hanin, 2002, p. 103).

كذلك فإن هذه التحديات التي تقف في وجه مزاولة البنوك الإسلامية لنشاطها في بيئة جد معقدة وشديدة التنافسية، تجعل منها مؤسسات مالية ذات طابع خاص عالي المخاطرة، تتمتع بوضع تنافسي خاص يميزه وضع احتكار القلة للعمل المصرفي الإسلامي، مما يحتم على البنوك الإسلامية إدارة عملياتها وأصولها ومخاطرها بحذر شديد توافق فيه ما بين الاستفادة من مزايها الاحتكار (رفع أسعار المنتجات التمويلية وتعظيم الأرباح) وتقادي فقدان العملاء نظرا لاستهداف عوائد مرتفعة الناجم عن ارتفاع المخاطرة، في ظل وجود شريحة واسعة من العملاء تهتم بالعوائد العالية أكثر مما تهتم بالالتزام الأخلاقي والديني تجاه معاملات البنوك الإسلامية (Omar, 2000, p. 78).

### 3. استراتيجيات مواجهة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية

سنركز هنا على الاستراتيجيات والآليات التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في سبيل الحد من آثار مخاطر السوق والتي سوف تتم مقارنتها بالاستراتيجيات التي يتم اعتمادها عادة للحد من خطر السوق في البنوك التجارية. لكن قبل ذلك سنعرج على الآثار المحتملة لمخاطر السوق على العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي على سبيل المقارنة.

#### 1.3- آثار مخاطر السوق على نشاط البنوك الإسلامية و على نشاط البنوك التجارية:

تتعدد أوجه وآثار مخاطر السوق على النشاط المصرفي عموما، سنحاول هنا تلخيص هذه المخاطر في متغير اقتصادي كلي واحد هو معدل التضخم المسجل وأثره على العمليات المصرفية والنتائج المتوخاة منها.

##### 1.1.3- آثار مخاطر السوق على نشاط البنوك الإسلامية:

يمكن لارتفاع المستوى العام في الأسعار أن يؤثر في نشاط البنوك الإسلامية من أوجه عدة يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية (براني، 2009، ص92):

- تقليص قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب مدخرات الأفراد والمؤسسات بغية استثمارها، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يحتم على البنك الإسلامي تعويضات أعلى على استثمار أموال المودعين ما يوجب عليه القبول بتوظيفات عالية المخاطرة، الأمر الذي قد يدفع بالمودعين إلى التحفظ وعدم تحمل مجازفات البنك الإسلامي عبر عدم الدخول في عملياته الاستثمارية، وهو ما قد يضعف المركز المالي للبنك ويحد من قدرته الاستثمارية.

- يتباين أثر التضخم على الصيغ التمويلية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، ففي الحين الذي نجد فيه أن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى تدني العوائد الحقيقية التي يحصلها البنك الإسلامي في صيغ كالإجارة والبيع الآجل، نجد أن الصيغ الاستثمارية الأخرى كالأستصناع والسلم والمراحة والمضاربة

تستفيد من ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لأن هذه الصبغ ترتبط بأصول حقيقية ترتفع قيمها في السوق بارتفاع معدلات التضخم.

- إن ارتفاع معدلات التضخم يعني ضمنا انخفاض في القدرة الشرائية للعملة التي تسعر بها منتجات البنوك الإسلامية، وهذا يطرح إشكالا في القيم المالية التي يصدرها البنك أو يوظف فيها أمواله كون أن لها قيمة إسمية مسعرة بالعملة التي طالها التضخم (الصكوك الإسلامية، الأسهم) وبالتالي تتدنى قيمة حافظة الأوراق المالية التي يديرها البنك الإسلامي، مما يقود إلى تدني القيمة الحقيقية لأصوله وانخفاض أرباحه على المدى القصير.

- كما سبق وأشرنا فإن التضخم يبدى القيمة الحقيقية للعوائد التي يتحصل عليها البنك الإسلامي، وبالتالي لا بد له من رفع أسعار منتجاته كمعدلات المربحة وتكاليف الإجارة مما يقوده إلى تبني مخاطر تنافسية ومخاطر ائتمانية مرتفعة، توجب عليه تكوين مخصصات هامة لتغطيتها في ظل عدم قدرته على التوظيف في استثمارات مضمونة كالدائع الآجلة بأسعار فائدة من أجل تدنية هذه المخاطر، وهو ما من شأنه التأثير على مركزه المالي و على وضعه التنافسي في السوق البنكية.

يمكن تلخيص ما تقدم في أن البنك الإسلامي يواجه احتمالات تدني عوائده نظرا لارتفاع مستويات الأسعار، غير أن إمكانية الاستفادة من هذه المخاطر تبقى واردة باحتمالات معتبرة نظرا لارتباط تمويلاته بأصول حقيقية تستفيد من ارتفاع مستوى التضخم، ونظرا لكون أغلب البنوك الإسلامية تعتمد أكثر على تقنيات المربحة والمشاركة فإن احتمال تحقق الاحتمال الثاني أي ارتفاع العوائد سيكون أكبر بصورة معتبرة.

### 2.1.3- آثار مخاطر السوق على البنوك التجارية:

تناولت عديد الدراسات علاقة مستويات التضخم بالنشاط المصرفي التقليدي، وهناك شبه إجماع على آثار التضخم على أنشطة البنوك التجارية، يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط الآتية (نور وعبد الله، 2006، ص 232):

- إن ارتفاع مستوى الأسعار سيقود إلى تآكل العوائد الثابتة التي يتحصل عليها البنك التقليدي جراء التوظيف في قروض بأسعار فائدة، ورغم أن التقنيات التمويلية الحديثة تجعل من سعر الفائدة متغيرا حسب ظروف الأسواق إلا أن هذا الإجراء سيرفع من التكاليف المالية للمقترضين مما يقود إلى تدني الطلب على القروض المصرفية وهو ما سيخفض مستويات الفائدة من جديد.

- من جانب آخر، يقود ارتفاع التضخم البنوك إلى رفع أسعار الفائدة على الإيداعات تجنباً لإحجام المدخرين عن التوجه نحو الإيداع، في ظل توفر الإمكانات المغربية للتوظيف في أصول حقيقية. هذا التوجه من قبل البنوك التجارية يحمل البنك مخاطر مرتفعة تتعلق بتضاؤل الهامش المصرفي وتناقص الأرباح فضلا عن تناقص قيمتها الحقيقية بفعل التضخم (حمودة، 2009، ص 97).



- كذلك فإن التوظيفات التي يمارسها البنك التقليدي في القيم المنقولة، ستتأثر سلبا بمعدلات التضخم المرتفعة نظرا لتناقص القيمة الحقيقية التي تتضمنها المحافظ المالية التي تديرها هذه البنوك، ويبقى السبيل الأكثر ملائمة لمواجهة هذه المخاطر هو تكوين مخصصات هامة، كون العملاء الذي يتحملون الزيادات في أسعار الفائدة سيكونون أكثر عرضة لعدم القدرة على السداد وبالتالي يحملون البنك مخاطر أخرى تتمثل في المخاطر الائتمانية للتوظيفات المصرفية التقليدية.

كخلاصة، يمكن القول بأن البنوك التجارية تتأثر في المجمل بطريقة سلبية جراء ارتفاع معدلات التضخم على العكس من البنوك الإسلامية التي قد تستفيد من هذا الوضع نظرا للتوظيف في الأصول الحقيقية الذي تمارسه عبر صيغها التمويلية.

2.3- علاقة التضخم بالعوائد والأصول المصرفية في البنوك الإسلامية و في البنوك التقليدية: سنركز هنا على إبراز علاقة المخاطر السوقية ممثلة في معدل التضخم مع الأصول المصرفية في البنك الإسلامي و البنك التقليدي، لهذا الغرض اعتمدنا على بعض الإحصائيات لبنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري كعينات للدراسة. لكن قبل الخوض في حساب وتحليل نتائج النماذج الإحصائية التي يتم بناؤها لهذا الغرض، يجب أن ندرج فرضية صفرية هنا فحواها أن 'لا اختلاف في أثر التضخم على أصول البنوك الإسلامية و نظيراتها التقليدية'.

الجدول رقم (1): علاقة التضخم بأصول بنك البركة الجزائري و أصول البنك الوطني الجزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	2.31	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.90
أصول بنك البركة (مليون دج)	37133	41565	65870	74565	82654	79832	91908	95671
عوائد بنك البركة (مليون دج)	4565	7986	11340	12234	18664	10737	17876	19749

635971	645457	505142	510389	434543	413456	353107	383593	أصول البنك الوطني (مليون دج)
21321	20655	16548	12345	13434	13098	7654	6787	عوائد البنك الوطني (مليون دج)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير النشاط السنوية لبنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن الأصول المصرفية للبنك الوطني الجزائري تمثل نحو 8 إلى 10 أضعاف الأصول المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2014، مع ذلك تقاربت عوائد البنكين خلال نفس الفترة والسبب في ذلك هو طبيعة نشاطات البنكين المتمثلة في نشاطات تجارية محضة في البنك الوطني الجزائري في حين يوظف بنك البركة الجزائري موارده في نشاطات استثمارية بعوائد مرتفعة نسبيا.

بلغت المردودية الاقتصادية لأصول البنك الوطني الجزائري نحو 3% في المتوسط خلال الفترة 2007-2014، بينما بلغت هذه النسبة حدود 17.7%، و يمكن القول مبدئيا أن بنك البركة الجزائري يتميز بكفاءة عالية في إدارة أصوله المصرفية مقارنة بالبنك الوطني الجزائري. فيما يلي سنحاول ربط عوائد البنكين بإجمالي الأصول المصرفية و كذا بمعدل التضخم السنوي المسجل بنموذج انحدار متعدد يضاف إليه عامل الزمن للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للانحرافات الإحصائية، للوقوف على مدى مساهمة التضخم النقدي في رفع العوائد المصرفية. بعد إجراء المعالجة الإحصائية الضرورية باعتماد البرنامج الإحصائي SPSS 14.0 تحصلنا على النموذجين الإحصائيين التاليين:

بالنسبة لبنك البركة الجزائري:

$$Y = -1545,443 + 0,254X_1 - 604,240X_2 - 199,121T$$

t            (-0,292)            (1,813)            (-1,364)            (-0,160)

يتبين من النموذج أعلاه أنه معنوي من الناحية الكلية أي أن معامل الارتباط بين المتغير التابع (العوائد) والمتغيرات المستقلة مجتمعة (الأصول المصرفية ومعدل التضخم وعامل الزمن) يراوح 94.1% أي أن العلاقة الكلية من المتغيرات قوية جدا وطردية، لذلك فإن 88% من تغيرات العوائد المصرفية في بنك البركة سببها التغيرات في إجمالي أصول البنك ومعدل التضخم وعامل الزمن. تبين المعاملات الإحصائية المتحصل عليها طبيعة العلاقة بين كل متغير مع العوائد المصرفية على حدة، فالعلاقة بين العوائد المصرفية وإجمالي الأصول علاقة طردية وهذا منطقي من الناحية الاقتصادية

أي أن كل زيادة في الأصول المصرفية تقود إلى زيادة في حجم عوائد البنك. في حين نجد أن ارتفاع معدلات التضخم يقود إلى تدني العوائد المصرفية ويمكن تفسير هذا السلوك بين المتغيرين بتحفظ بنك البركة في التوسع في توظيف موارده، غير أن هذه الفرضية ضئيلة الاحتمالية كون أن الأصول المصرفية ارتفعت اضطرادا طيلة فترة الدراسة، وبالتالي فالتفسير المنطقي لهذه العلاقة هي تضخم تكاليف البنك (مخصصات مخاطر ارتفاع التضخم) بوتيرة أسرع من تضخم عوائده نظرا للتوظيف الاستثماري.

بالنسبة لعامل الزمن أظهرت علاقته بالعوائد المصرفية أن العوائد تماثلت للتراجع وهو ما لا نتبته دراسة انحدار العوائد البنكية على عامل الزمن، إضافة إلى كون العلاقة غير معنوية بين المتغيرين إحصائيا، وعليه يمكن اعتبار هذه العلاقة تصحيحا للنموذج الإحصائي كليا.

- بالنسبة للبنك الوطني الجزائري:

$$Y = -264,343 + 0,015X_1 + 97,784X_2 + 1343,244T$$

t (1.925) (2.086) (0.985) (3.015)

يتبين من النموذج أعلاه وبعد المعالجة الإحصائية بأن معامل الارتباط الكلي بلغ 96.2% أي أن العلاقة بين عوائد البنك الوطني الجزائري من جهة وإجمالي الأصول المصرفية ومعامل التضخم وعامل الزمن طردية وقوية جدا، أي أن 92% من تغيرات العوائد في هذا البنك مردها المتغيرات المستقلة المدرجة مجتمعة بمعنوية إحصائية قدرها 99%.

بالنسبة للعلاقات الثنائية بين كل متغير مستقل والمتغير التابع (العوائد المصرفية)، نجد أن علاقة الأصول المصرفية الإجمالية بالعوائد الكلية طردية و هذا منطقي إلى حد كبير كون الارتفاع في حجم الأصول المصرفية يسبب ارتفاعا في العوائد. أما علاقة العوائد المصرفية بمعامل التضخم فقد أظهر النموذج أنها طردية أيضا ويمكن تفسير ذلك بتوجه البنك نحو التوسع في توظيف موارده مع كل ارتفاع في أسعار الفائدة الاسمية التي ترتفع مع كل ارتفاع في معدلات التضخم. أما بالنسبة لعامل الزمن فقد أظهر كذلك أن علاقته موجبة بالعوائد نظرا للارتفاع المضطرد في حجم العوائد المصرفية من سنة لأخرى.

بالرغم من عدم معنوية العلاقات الثنائية، إلا أنها تبدو منطقية إلى حد كبير، مع ذلك تظهر تقارير نشاط البنك الوطني الجزائري ثبات في أحجام مخصصات مخاطر عدم استقرار أسعار السوق، وهو ما يدل على أن البنك منكشف بصورة كبيرة على هذه المخاطر ويتحمل مخاطرة عالية في سبيل الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.

عموما، يبقى النموذج الغالب في إدارة مخاطر البنكين مقتصرًا على تكوين المخصصات وإن كانت متابعتها أحسن في بنك البركة الجزائري نظرا للطبيعة الاستثمارية لنشاطات هذا البنك. في حين تبقى

إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري مقتصرة على تكوين مخصصات كلية بما في ذلك مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية على مستوى وكالتي البنكين في ولاية قسنطينة (وكالة بنك البركة الجزائري 402 ووكالة البنك الوطني الجزائري 845)، أن كلا البنكين يعتمدان فقط على تكوين المخصصات في حالة الانكشاف على خطر ائتماني والذين يمكن أن يسببه خطر سوقي محتمل. أما فيما يتعلق باستخدام أدوات مالية مشتقة للتخلص من المخاطر الائتمانية والسوقية وحتى التشغيلية، فهي تقنيات لا تزال غير معتمدة لعدة أسباب أهمها (نجار، 2014، ص 191):

- غياب إطار تشريعي ينظم عملية توريق الأصول المصرفية في الجزائر.
  - غياب سوق مالي للأدوات المالية المشتقة في الجزائر، ومحدودية سوق السندات التي لا تتيح بدائل تمويلية للودائع المصرفية.
  - محدودية سوق ما بين البنوك، بسبب تقييد التنظيم الاحترازي للعمليات بين البنوك تفاديا للتأثير التضخمي على مستويات الكتلة النقدية والتسبب في ضغوط تضخمية.
- يبقى في نهاية هذه الدراسة أن تجري دراسة قياسية لحجم الأصول والعوائد الحقيقية في كلا البنكين خلال الفترة 2007-2014، اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول السابق، بتطبيق العلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{\text{العوائد (الأصول) الإسمية}}{\text{العوائد (الأصول) الحقيقية}} = 1 + \text{محل التضخم}$$

الجدول رقم (2): العوائد والأصول الحقيقية في بنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أصول بنك البركة الحقيقية (مليون دج)	36 086,49	40 256,66	60 492,24	71 340,41	79 543,84	75 505,53	87 648,29	93 510,90
عوائد بنك البركة الحقيقية (مليون دج)	4 436,35	7 734,62	10 414,18	11 704,94	17 961,70	10 155,11	17 047,49	19 303,10

أصول البنك الوطني الحقيقية (مليون دج)	عوائد البنك الوطني الحقيقية (مليون دج)
621	20 839,61
611,77	
615	19 697,69
541,67	
477	15 651,19
766,01	
491	11 880,47
183,72	
415	12 853,04
751,05	
379	12 028,65
700,62	
341	7 413,08
992,25	
372	6 595,72
782,31	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (1).

الملاحظ من الجدول أن بنك البركة الجزائري استفاد من نمو سريع لأصوله الحقيقية قدر في المتوسط على أساس سنوي بنحو 15.5% تبعه نمو في حجم العوائد الحقيقية للبنك بنحو 30.5% سنويا في المتوسط، وهو ما يدل على مدى نجاعة التوظيفات التي يعتمدها البنك المتأتمية من مختلف الصيغ التمويلية التي يستخدمها.

بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، كان معدل نمو الأصول الحقيقية السنوي كمتوسط في حدود 8.2% في حين بلغ معدل نمو العوائد الحقيقية الـ 19.6% سنويا، وعلى الرغم من كون هذه المعدلات أقل من تلك المسجلة في بنك البركة الجزائري إلا أنها كانت متميزة بتسارع وثيرة نمو العوائد بأكثر من ضعفي الأصول وبالتالي يمكن القول بجودة أصول البنك الوطني نسبيا رغم اعتماده على صيغ التمويل التقليدية ورغم تأثير معدلات التضخم المتذبذبة خلال فترة الدراسة.

في نهاية العرض يمكن تأكيد الفرضية التي تم طرحها في بداية الدراسة القياسية، والقائلة بأن لا اختلاف في إدارة المخاطر السوقية في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية بالاعتماد على معطيات البنكين عينة الدراسة، غير أنه لتعميم هذه النتيجة نقترح مزيدا من البحث باستخدام أدوات إحصائية أكثر دقة وبالاعتماد على عينة دراسة أوسع وأعمق من حيث المؤشرات المالية وتقارير النشاط.

#### خاتمة:

تناولت هذه الدراسة إشكالية إدارة المخاطر السوقية في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية على سبيل المقارنة، لهذا الغرض قمنا بدراسة مختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف بشكل عام مع التركيز على المخاطر التي تتكشف عليها البنوك الإسلامية كونها المحور الأساسي للدراسة، ثم قمنا بالتعريح على أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية لدى تموقعها في بيئة مصرفية يغلب عليها الطابع المصرفي التقليدي والتي تكون غالبا منشأ جل مخاطر البنوك الإسلامية.

في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، قمنا بتحليل العوائد المصرفية في كل من بنك البركة الجزائري كنموذج عن البنوك الإسلامية في الجزائر والبنك الوطني الجزائري كنموذج عن البنوك التجارية، وقد أظهر تحليل النتائج أن بنك البركة الجزائري أكثر انكشافا على المخاطر السوقية بفعل طبيعة نشاطاته

الاستثمارية من البنك الوطني الجزائري الذي يتخصص في النشاطات البنكية التجارية المرتكزة على أسعار الفائدة.

من جانب آخر، تبين أن بنك البركة الجزائري يولي اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر السوقية وتحديدا ارتفاع معدلات التضخم عبر متابعتها بمخصصات خاصة لهذا الغرض وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى للدراسة التي نصت على أن 'مخاطر السوق بالنسبة للبنوك الإسلامية تتمثل في الأساس في ارتفاع التضخم'، في حين أن البنك الوطني الجزائري يواجه المخاطر السوقية كجزء من إستراتيجيته الكلية في تكوين مخصصات كلية للتصدي لجميع أنواع الأخطار.

والنتيجة المسجلة المشتركة في كلا البنكين هو اعتماد كليهما على أسلوب واحد لتغطية المخاطر يتمثل في تكوين المخصصات في ظل غياب إمكانية تطبيق آليات أخرى كالنثريق والتغطية بالمشتقات المالية، وهو ما قد يضعف المركز المالي والقدرة التمويلية للبنكين على المدى الطويل خاصة في حالات الانتعاش الاقتصادي ونمو الطلب على التمويل البنكي ونمو المخاطر الكلية للاستثمارات الحقيقية. بالنسبة للبنوك الإسلامية، وبعد التحليل الإحصائي تبين أن عوائدها تزداد بازدياد معدل التضخم، نتيجة للطبيعة الاستثمارية لنشاطاتها، وهو ما يفند الفرضية الثانية للدراسة القائلة بأن 'التضخم يؤثر بشكل سلبي في نشاط البنوك الإسلامية'. فبالرغم من تأثيره السلبي على عوائد عقود المرابحة والإجارة فإن تأثيره سيكون إيجابيا في العقود المبنية على المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع.

تعتمد البنوك الإسلامية كالبنوك التجارية في مواجهة المخاطر الائتمانية سواء كانت ناجمة عن مخاطر سوقية أم لا، على تكوين المخصصات، وهو ما يؤكد جزئيا الفرضية الثالثة. في نفس الوقت لا تعتمد البنوك الإسلامية على العقود المشتقة لإدارة المخاطر وهو ما ينفي الشق الثاني من نفس الفرضية. وللتأكد من صحة هذا الفرض من عدمه يجب توسيع عينة الدراسة لتتجاوز حدود البيئة المصرفية الجزائرية التي لا تشجع على استخدام المشتقات المالية كأدوات لإدارة الخطر السوقي.

#### قائمة المراجع:

#### أولا - المراجع باللغة العربية:

- الأخضر غربي، وحزمة لقيطي. (20-21 أبريل، 2009). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية .
- الناجي ضرار، وأحمد العبيد. (2011). أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية إدارتها. تطور المالية الإسلامية بين الواقع والمأمول (صفحة 12). السودان: جامعة الجزيرة.
- حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-. أطروحة دكتوراه . سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
- سامي أحمد حمودة. (2009). تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية. عمان، الأردن: مطبعة الشرق.

- عبد الناصر براني. (2009). *إدارة المخاطر في البنوك الإسلامي*. عمان، الأردن: دار النفائس.
- علي بن أحمد السواس. (2004). *مخاطر التمويل الإسلامي*. الدوحة: جامعة قطر.
- محمد نور، و علي عبد الله. (2006). *تحليل مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية*. عمان، الأردن: دار المعارف.

#### ثانياً – المراجع باللغة الأجنبية:

- Karima, L. (2014). la concurrence bancaire; vers un mode de financement islamique. *Econome moderne* , 142.
- Khan, T., & Hanin, A. (2002). *La gestion des risques, analyse de certains aspects liés à l'industrie de la finance islamique*. Jeddah: Banque islamique de développement.
- Omar, f. (2000, Février 20,21). Supervision, Regulation and adaptation of islamic banks to the best standards. *Le contrôle de la banque islamique* .